

الباحث الاقتصادي نبيل سكر يحذّر من ثلاثة أخطاء قد ترتكبها الحكومة أن الأوان لاتخاذ القرار الجريء بالخصخصة وإدراجها في الخطة الخمسية المقبلة

النائب الاقتصادي في سورية عبد الله الدردري، والرجل الذي يسمّى "مهندس" التحوّل الاقتصادي في سورية، لم يخف إعجابه بضيفنا "الباحث الاقتصادي نبيل سكر"، كان منطلق إعجاب الدردري بهذا الاقتصادي السوري البارز يتضح بالتعبير الذي استخدمه الدردري حين ذكر بأنه "يحترم" هذا الرجل، لأنه كان ولا يزال مجاهراً بمبادئه وقناعاته وثابتاً عليها، ففي الوقت الذي كان الحديث فيه عن اقتصاد السوق أو إعادة توزيع الدعم وبأي صيغة كانت، يُعتبر بمثابة الكفر العقائدي في سورية، فقد كان ضيفنا ينبري على المنابر مدافعاً عن تحليلاته ونظراته للمذهب الاقتصادي الذي يعتقد أنه الأنجع.

واليوم يتحوّل الكلام الذي كان يقوله نبيل سكر قبل سنوات وكان محرماً حينها، يتحوّل إلى شعار للمرحلة وعنوان للخطة الخمسية العاشرة. ولأنه الرجل الذي يتكلم دائماً في المحرمات الاقتصادية قبل أوانها، ثم يكتشفون لاحقاً أن الخطأ التاريخي الذي ارتكبه هو عدم الاستماع للنصيحة في وقتها، يتكلم اليوم ضيفنا في محرمات جديدة على رأسها "الخصخصة" ..تابعوا ونحن بانتظار تعليقاتكم وآرائكم:



الحكومة لا تريد أو ربما لا تستطيع وضع
برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي

قرار جريء متأخر

كيف يقيم الدكتور سكر المرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق في سورية والقرارات التي رافقت هذا التحول والمتعلقة بإعادة توزيع الدعم؟

أولاً دعني أقول: إننا نحن بدأنا الانتقال إلى اقتصاد السوق منذ عشرين سنة ولكن ببطء شديد ودون إعلان رسمي، وكان الإعلان الذي تم في العام ٢٠٠٥ عن تبني "اقتصاد السوق الاجتماعي" من قبيل إضفاء الشرعية الفكرية والعقائدية لما تم على الأرض، ولأجل تسريع عملية الإصلاح. وقد تسارع الإصلاح والانتقال إلى اقتصاد السوق فعلاً منذ تولّى رئيس الجمهورية بشار الأسد السلطة في العام ٢٠٠٥، وأخذ يتسارع أكثر منذ أن تبيننا مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي رسمياً في العام ٢٠٠٥.

وبالنسبة لسؤالك والذي يتعلّق بالمرحلة الأخيرة من الإصلاحات، أعتقد أن خطوات الإصلاح التي تتم هي خطوات في الطريق الصحيح، سواء فيما يتعلق بقوانين الاستثمار الجديدة أم بقوانين الشركات والتجارة، أو الإصلاح الضريبي، أو الاستعداد السليم الذي يتم لبدء العمل في سوق الأوراق المالية، أو بقوانين التطوير العقاري، أو خطوات ترشيد الدعم وغيرها.

وإذا نظرنا تحديداً إلى قرارات إعادة توزيع الدعم، فأنا أعتقد أنها قرارات صائبة لا بل متأخرة، وكان يجب أن تؤخذ منذ عشرين سنة حين وقعت سورية في أزمتها الاقتصادية الحادة في منتصف الثمانينيات. وقد كنت قد أوصيت وقتها في تقريرتي الذي قدمته إلى القيادة السياسية في تشرين الثاني من عام ١٩٨٧ بعنوان "نحو اقتصاد اشتراكي متطور في القطر العربي السوري"، رفع أسعار كل من المشتقات النفطية والكهرباء والمياه تدريجياً إلى حدود تكلفتها. ولو بدأنا بذلك منذ ذلك الحين، واستفدنا كذلك من الطفرة النفطية التي نعشنا بها في التسعينيات، لما اضطررنا إلى تحمل المعاناة التي علينا تحملها الآن نتيجة تأخرنا باتخاذ القرارات الصعبة. وقد تزايد حجم الدعم وكان المبلغ المتوقع للدعم سيصل إلى نحو ٢٥٠ مليار ليرة في العام ٢٠٠٨ لولا القرارات الأخيرة، ولا نفسى أن ما تم اتخاذه من قرارات بشأن رفع أسعار المحروقات، ستتبعه قرارات أخرى بهذا الاتجاه في السنتين القادمتين لنصل إلى السعر العالمي لهذه المشتقات أو إلى سعر التكلفة على أقل تقدير.

وقد سعت الحكومة للتخفيف من وطأة القرارات الأخيرة برفع الأجور في القطاع العام والتوصية برفعها في القطاع الخاص، وهي تسعى الآن للإسراع في إحداث الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية للمساعدة، كذلك في التخفيف من وطأة قرارات الدعم، وأي قرارات أخرى تتخذ على طريق الانتقال إلى اقتصاد السوق يكون لها وقع سلبي اجتماعي على المدى القصير. أعتقد أنه علينا أن نقف مع الحكومة في اتخاذها هذا القرار الجريء وفي قراراتها الصعبة المقبلة، وأن نتعاون معها في التخفيف من وطأتها على المواطن. للأسف، إن للإصلاح ثمناً وعلينا تحمل

هذا الثمن إلى أن نبدأ بجني ثمار الإصلاح التي قد تأخذ وقتاً.

القطاع العام الاقتصادي في معظمه غير قابل للإصلاح والحلول التجميلية لا تنفع

العبء على المواطن والحكومة

هل يستطيع المواطن تحمل هذا العبء والعبء الآخر القادم في السنتين القادمتين الذي نتحدث عنه؟ الحقيقة أن الأمر لن يكون سهلاً، وللأسف أن ثمرات الإصلاح لن يشعر بها المواطن في وقت قريب، ولكن كذلك فإن الحكومة لا تستطيع أن تتأخر أكثر، فعجز الموازنة يتزايد وكل تأخير سيعني المزيد من العبء على موازنة الدولة العامة، والعبء يعني المزيد من العجز والمزيد من احتمالات التضخم. وقد كلفنا تأجيل قرار تقليص الدعم من العام الماضي إلى هذا العام مليارات الليرات السورية، وأسألوا الفريق الاقتصادي. وقد اضطرت الحكومة اعتماد أسلوب الصدمة في هذا القرار لأنه لم يعد هناك حلّ آخر. ولكن من جهة أخرى، على الحكومة التي تطلب من المواطن التضحية على المدى القصير، أن تقوم هي بعمل جاد لمراجعة الإنفاق العام الجاري والاستثماري مراجعة عميقة، بمساعدة استشاريين محايدين، بغرض تقليص الهدر فيه، وكذلك العمل على سدّ كل منافذ الفساد في هذا الإنفاق، كما عليها معالجة قضية القطاع العام الاقتصادي الذي تزداد خسائره كل سنة، مما يشكل عبئاً آخر على مالية الدولة.

لماذا تقليص دعم المشتقات النفطية على هذا القدر من الأهمية؟

لأن تقليص الدعم النفطي الذي يعني في الوقت نفسه رفع أسعار المشتقات النفطية، وهذا ما يحقق أربعة أهداف مهمة: أولها تخفيف العبء المالي على الموازنة العامة للدولة، وثانيها تخفيف استهلاك الطاقة من قبل الأفراد والمؤسسات نتيجة رفع أسعارها، وثالثها تقليص التهريب للمشتقات إلى الأسواق المجاورة بسبب تقليص الفارق بين سعرنا المحلي وسعر الأسواق المجاورة، وأخيراً إزالة تشويه أسعار المنتجات النهائية (التي تستخدم الطاقة) بحيث تصبح كلفة إنتاجها كلفة حقيقية.

على الطريق الصحيح

تشهد المراحل الانتقالية، عادة، الكثير من الأخطاء والمخاطر، فما هي أهمها وماذا نتوقع في المراحل القادمة؟

أعتقد أن خطانا الكبير كان في التأخر والتردد في الإصلاح على مدى العشرين سنة الماضية، أما الآن فأعتقد أننا على الطريق الصحيح بالمجمل. ما زال هناك تردد واختلاف

في وجهات النظر في مجالات عديدة، وخاصة في كيفية التعامل مع القطاع العام الصناعي والإنشائي، وكيفية التعامل مع الإصلاح الإداري ومع تشريعات العمل، وفيما يتعلق بمعالجة مشكلة العمالة الفائضة في القطاع العام الإداري والاقتصادي وغيرها، ولكن بالمجمل فنحن على الطريق الصحيح.

وبالنسبة لما يمكن أن يحصل من أخطاء، فأعتقد أن أهمها السماح لاتساع الفارق الزمني ما بين التحرير الاقتصادي (تحرير التجارة والأسعار) من جهة وبناء القدرات الذاتية وإجراء الإصلاحات الهيكلية (خاصة في الصناعة والزراعة) من جهة أخرى، وثانيها استمرار التأخر في إقامة شبكات الحماية الاجتماعية الجديدة، وثالثها الشروع بتجديد القطاع العام الصناعي تقنياً قبل إصلاحه إدارياً. هذا ما يحضرني الآن بالنسبة للحكومة، ولكن كذلك هناك احتمالات أخطاء يمكن أن يرتكبها القطاع الخاص وأهمها الإغراق بالاستثمار العقاري وتجاهله لمسؤولياته الاجتماعية.

أما المخاطر التي تهددنا فأهمها في اعتقادي هي تحالفات الكبار في السلطة وفي القطاع الخاص لغير المصلحة العامة، وهو ما يشار إليه عادة بالفساد الكبير، فهذه التحالفات تؤدي إلى إقامة مشاريع قد تكون غير ذات جدوى وبكلفت عالية، وتؤدي إلى الإثراء السريع لبعض ولتزايد الفروقات بين الطبقات، فضلاً عن أثرها غير المباشر على المواطن الذي تطالبه الحكومة بالتضحية على المدى القصير إلى أن تظهر ثمرات الإصلاح على المدى البعيد، فهل يمكن قبوله بالتضحية إلى ما لا نهاية؟ وبالنسبة للتخفيف من الأخطاء والمخاطر، ربما من المستحسن إعداد برنامج لخطوات الإصلاح المستقبلية وتتابعها وتحديد الأثر الإيجابي والسلبي لكل خطوة، مع السعي لأن يتلائم كل إجراء ذي أثر سلبي مع إجراء أو أكثر ذي أثر إيجابي. لكن يبدو أن الحكومة لا تريد أو ربما لا تستطيع وضع برنامج مسبق بأبعاده وخطواته الكاملة، لصعوبة الاتفاق على مثل هذا البرنامج، حيث إن وضع برنامج مسبق يتطلب وضوحاً كاملاً بالنسبة للفكر الاقتصادي الجديد، مما يتطلب اتخاذ مواقف صريحة بشكل مسبق بالنسبة للعديد من القضايا التي ما زالت معلقة بسبب الاختلاف حولها.

لا للتدخل البولييسي

ما هو مفهومك لتدخل الدولة خاصة في ظل بعض الأزمات الاقتصادية ذات الامتداد العالمي مثل ارتفاع الأسعار، وكيف تقيم تعامل الحكومة السورية مع هذه الحالات؟

تتدخل الدولة بوضع التشريعات لتحقيق التوازن بين مصالح فئات الشعب المختلفة، وتتدخل الدولة لتعزيز المنافسة ومنع الاحتكار، وتتدخل لإقامة شبكات الحماية الاجتماعية، وتعتمد الدولة السياسات المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو وتوسيع دائرة العدالة، ويمكن أن تتدخل الدولة لتزيد العرض السلعي في سببها لمكافحة التضخم، ولكنها يجب أن لا تتدخل لضبط الأسعار "بوليسياً"، أو أن تمنع التصدير يوماً وتسمح به

يوماً آخر. لأن ثبات القوانين والأنظمة والتعليمات هو من عوامل الاستقرار ومن عوامل جذب الاستثمار.

ثمن التأخير

مر الإصلاح في سورية خلال السنوات الأخيرة بالعديد من النظريات، منها ما هو مرتكز إلى أولوية إصلاح الإدارة أو الاقتصاد أو مكافحة الفساد، ما هو تقييمك لأهمية كل من هذه العناصر وأين أصبحنا منها؟

الحقيقة أن تحديد الأولويات أصبح غاية في الصعوبة بسبب تأخرنا المأساوي بالإصلاح، ونحن ندفع اليوم ثمن هذا التأخير. منذ عشرين سنة تماماً وأنا أنادي بالانتقال إلى اقتصاد السوق، ومع تأخرنا بالإصلاح أصبح كل إصلاح اليوم ذا أولوية: إصلاح الإدارة وإصلاح الاقتصاد وإصلاح التعليم وإصلاح القضاء ومكافحة الفساد. وقد مر الإصلاح في الدول النامية الأخرى في ثلاث مراحل خلال الخمس وعشرين سنة الماضية، كان أولها مرحلة تعزيز أسس اقتصاد السوق، وثانيها مرحلة الإصلاح الإداري والمؤسسي، وثالثها مرحلة تعزيز قدرات الابتكار والإبداع. فما حصل أنه حين تبين أن اقتصاد السوق وحده لا يكفي لتحقيق التنمية، تم إدخال مبدأ الإصلاح الإداري والمؤسسي وتعزيز التنمية البشرية، وحين اشتدت المنافسة في اقتصاد العولمة ظهرت الحاجة إلى الابتكار والريادة للتمكن من البقاء في اقتصاد العولمة. الآن علينا نحن في سورية تبني هذه الأجيال الثلاثة من الإصلاح مرة واحدة بسبب تأخرنا، وهي مهمة ليست سهلة خاصة وأنها تأتي في ظروف أصبحت العولمة أكثر عمقاً وأكثر شراسة، تشتد فيها المنافسة ما بين الدول عالية الإنتاجية، كالدول الصناعية، والدول رخيصة العمالة، كالصين والهند، وتتعرض الدول الأخرى لخطر التهميش، كذلك يأتي تسريع انتقالنا إلى اقتصاد السوق في وقت ترتفع فيه أسعار الطاقة وأسعار الغذاء في العالم، وفي وقت تشهد فيه منطقتنا العربية وخاصة سورية تهديداً جديداً لأمننا القومي من خلال احتلال الولايات المتحدة الأميركية للعراق مما يجعلها على حدودنا.

إلى أين سنصل برأيك فيما لو ركزنا على هذه الأجيال الثلاثة من الإصلاح؟

الحقيقة أن التحديات التي ذكرناها أعلاه هي صعبة، ولا بد لنا من أن نكون في غاية الكفاءة في استخدام مواردها الذاتية وتقليص الهدر كل الهدر في استخدامها وإغلاق كل منافذ الفساد، خاصة وأنه لم يعد هناك اتحاد سوفييتي يمول تسليحنا، وعلينا استخدام أموالنا العامة لتعزيز قدراتنا الدفاعية. المهمة ستكون صعبة جداً، أولاً لأن العولمة التي لا مناص لنا من دخولها أصبحت أكثر شراسة، ومن دخل فيها في مرحلة متقدمة مثل النور الآسيوية نجح، ثانياً لأننا في سورية - وأسف أن أقول - بعيدون جداً عن عالم التكنولوجيا وهو العالم اللازم لدخول العولمة من بابها العريض، وثالثاً لأن العولمة خلقت أنماطاً استثمارية وأنماطاً استهلاكية جديدة في العالم أكثر إغراءً من الاستثمار المنتج والاستهلاك المفيد، وقد تسربت هذه الأنماط إلينا، ورابعاً لأن التهديدات

الخارجية في المنطقة تزداد والتهديدات السابقة ما زالت دون حل. إزاء هذه الصعوبات، الاقتصادية والأمنية، لا بد لنا من فتح النوافذ على الخارج من خلال تعبئة قطاعنا المغترب بأمواله وخبراته، وجذب الاستثمارات الخارجية العالمية والعربية، والاستفادة بشكل خاص من الفوائض المالية العربية، على أن نوجهها إلى الاستثمارات المنتجة لا إلى الاستثمار العقاري، حتى لا تفوتنا هذه الفوائض مثلما فاتتنا خلال الطفرة النفطية الأولى، وأخيراً تعزيز علاقاتنا الاقتصادية والسياسية مع الصين والهند التي من المتوقع أن تصبحا الدولتين القويتين في الاقتصاد العالمي خلال الخمس والعشرين سنة القادمة.

الفساد الكبير ثمرة تحالف

بين الكبار في السلطة

والقطاع الخاص

الوصفة النهائية للقطاع العام

وصفات عديدة طُرحت لإصلاح القطاع العام في سورية، ما هو تقييمك لها، وما هو آخر الكي في علاج القطاع العام في سورية.. ومتى تُعتبر الخصخصة حلاً ناجحاً؟ كل الخطوات التي تمّت في السابق لإصلاح القطاع العام الاقتصادي، ومنها القانون رقم ٢٠ لعام ١٩٩٤، والقانون رقم ٢ لعام ٢٠٠٥ كانت إصلاحات تجميلية، والنزيف مستمر، نراه أمام أعيننا ونراه يتزايد سنة بعد سنة، الذي يربح من القطاع العام هو شركات النفط والتبغ التي تعمل في نطاق احتكاري والمصارف العامة، والبقية تنزف. وقد جاء في بيان الحكومة المالي حول مشروع الموازنة لعام ٢٠٠٨ أنّ هناك خسائر تجارية لبعض المؤسسات والشركات العامة مقدرة بـ ٢٨٧,٥ مليار ليرة سورية يجب سدادها في العام ٢٠٠٨، وهكذا تتعاظم الخسائر من جهة، وتضيع منا فرص الاستفادة من الاستثمارات الضخمة التي تم ضخها في مشاريع القطاع العام على مدى ثلاثين سنة من جهة أخرى. يستمر النزيف وتضيع الفرص وكأن هذا القطاع العام وهذا المال

قرارات إعادة توزيع الدعم

كان يجب أن تصدر قبل

عشرين عاماً

العام دون أب ودون أم. كم كان ممكناً لهذه الاستثمارات أن تحقق من النمو وأن تفتح من فرص العمل في كل سنة على مدى هذه السنوات الطويلة، فمن يتحمل المسؤولية خلال هذه السنين؟ الحكومة الآن حائرة، ومجلس الشعب طيب القلب لا يحاسب، ولا أدري إلى متى؟ حسناً فعلت

الحكومة بوضعها المشروع الجديد لإصلاح القطاع العام الصناعي على الرف، لأنه كان سيشكل قانوناً تجميلاً آخر دون أن يحل المشكلة. ولكن الكلام الذي نسمعه الآن من حلول للقطاع العام الصناعي في غياب أي قانون جديد، تشكل مغامرة جديدة، فأى مال يصرف على تجديد خطوط إنتاج القطاع العام الصناعي قبل إجراء تعديل جذري في أسلوب إدارته هو مال مهدور حتماً، وهو ثانياً مال مقتطع من أولويات أخرى، كأولوية إقامة شبكات الحماية الاجتماعية الجديدة وأولوية التنمية البشرية وأولوية البحث والتطوير. كذلك كل من يظن أنه بالإمكان فصل القطاع العام عن الهرم البيروقراطي للدولة في ظل نظامنا السياسي الحالي، وإمكان إدارته كإدارة القطاع الخاص له، وإخراج الفساد من دهاليزه هو وهم. فإلى متى نرى الحقيقة واضحة ونبحث عن الحل في السلة الأخرى؟ إلى متى تستمر ضمائرنا بتحمل شهادة الزور هذه؟ كفانا مكابرة، ولنوفر على حالنا هدرأ جديداً للمال العام، وكذلك استمرار استنفاد جهود وزارة بأكملها، وسبع مؤسسات صناعية إشرافية على قطاع خاسر. القطاع العام الاقتصادي وخاصة الصناعي منه غير قابل للإصلاح، ومعظم مؤسساته (أكثر من سبعين مؤسسة صناعية) ستصبح خاسرة بعد الزيادة الأخيرة في الأجور وفي أسعار الوقود، من ضمنها ١٤ مؤسسة يتم الآن تسديد أجور عمالها من قبل وزارة المالية لعدم قدرة المؤسسات على التسديد. إذًا، فلنواجه الحقيقة المرة، القطاع العام الاقتصادي في معظمه غير قابل للإصلاح، قد يكون قابلاً للترميم ولكن ليس للإصلاح الحقيقي سواء كان "خاسراً أم مخسراً"، وقد سبقتنا الأحداث الآن مع اتساع العولمة في الخارج وترشيد أسعارنا في الداخل، الحل هو في الخصخصة، لا في الإصلاح ولا في الدمج، ولكن علينا أن نقوم بالخصخصة بتدرج وبشفافية، وبعد دراسة عميقة لكل مؤسسة على حدة ودراسة عميقة لتجارب الآخرين، حتى لا تؤدي الخصخصة إلى الاحتكار وتعرض للفساد في تنفيذها، وقد توفرت الآن الشروط الموضوعية للخصخصة، مع تزايد دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، وقرب افتتاح سوق الأوراق المالية، وعزم الحكومة على إقامة شبكات الحماية الاجتماعية الجديدة في وقت قريب (الصندوق الوطني للحماية الاجتماعية).

إذًا، لم يعد هناك مبرر للتردد، وإذا انتظرنا طويلاً فسيأتي يوم لن نجد فيه من يشتري هذا القطاع العام وسنضطر لبيعه خردة، مثلما سيحصل لبعض المؤسسات التي سُنْجبر على تصفيتها قريباً. ولعله من المفيد التذكير أن كل النماذج التي نتطلع إليها بإعجاب في انتقالنا إلى اقتصاد السوق اعتمدت الخصخصة بما فيها ماليزيا والصين. قد تعني الخصخصة تضائل النفوذ لبعض، ولكن ليس مصلحة البلد أولاً؟ أعتقد أنه أن الأوان لاتخاذ القرار الجريء بالخصخصة وإدراجها في خطتنا الخمسية الحادية عشرة المقبلة، وأن نستفيد من السنتين المقبلتين للإعداد لها جيداً، وبالنسبة للطبقة العاملة فليس صحيحاً أن الخصخصة هي لغير صالحها، لأن الخصخصة في أحسن حالاتها تؤدي إلى رفع معدلات

الإنتاجية ومعها ارتفاع الأجور، كما وأنها تفتح مجالات جديدة للاستثمار وفرصاً جديدة للعمل. وبالنسبة للعمالة الفائضة الحالية في القطاع العام الاقتصادي وهي تقدر بنحو ٧٠,٠٠٠ شخص، فيمكن استيعابها في القطاع الخاص الجديد بعد التدريب والتأهيل. وفي جميع الأحوال ومهما قررنا، علينا الإسراع بتصفية الشركات المغرقة بالتمتع فوراً والتعويض على العمال المتضررين، وإعادة تأهيلهم وتدريبهم على نفقة الحكومة ومساعدتهم بإيجاد وظائف جديدة في القطاع الخاص. آسف للإطالة ولكن قضية القطاع العام الاقتصادي وترشيد الدعم هما موضوعان قيد الحوار في الوقت الحاضر.

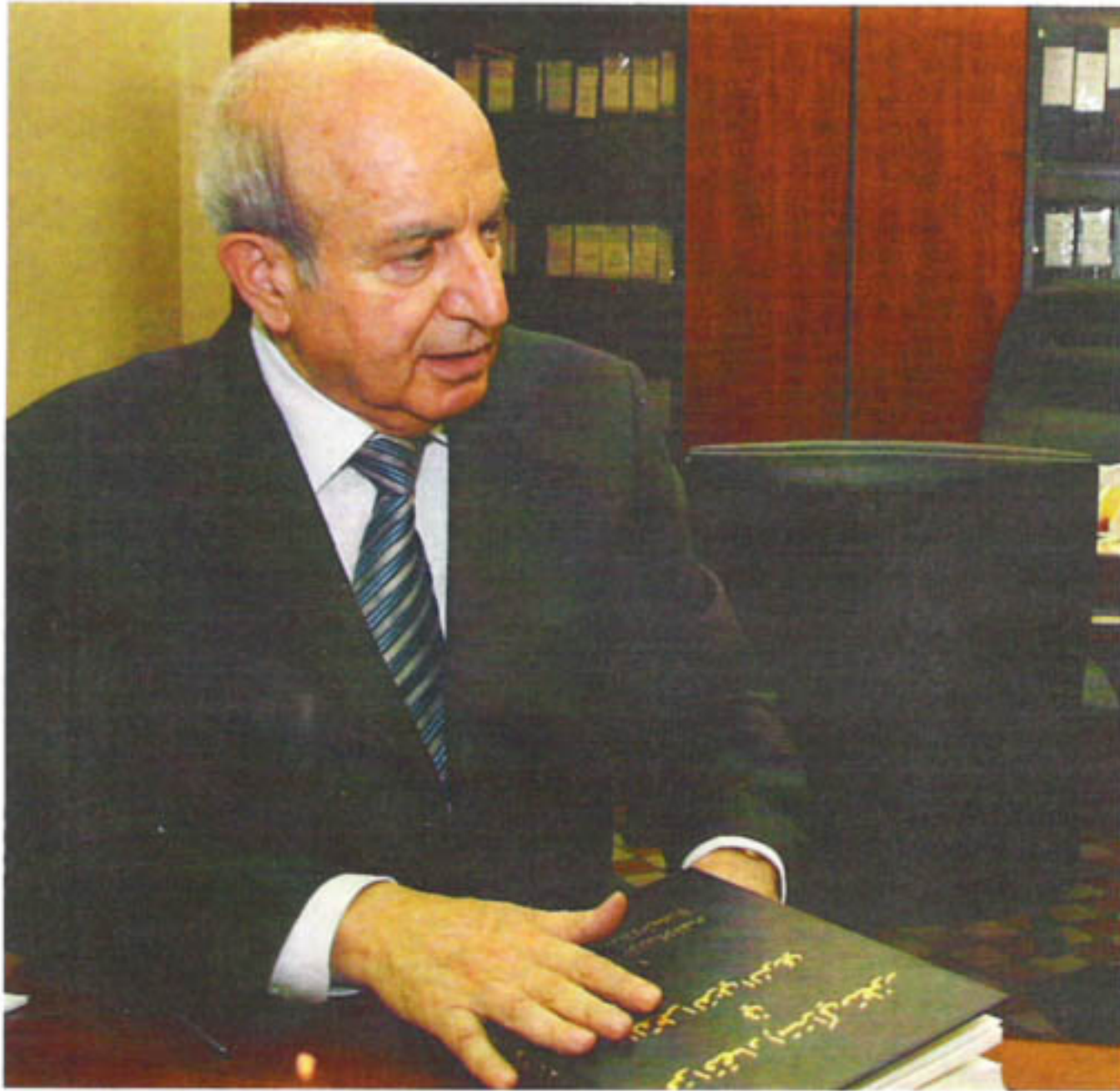
نهاية التعددية وبدء الشراكة

ترفع الحكومة شعار التشاركية مع القطاع الخاص، لكن الأخير لا يزال يشكو من عدم تطبيقها عملياً. فما هو تقييمك لشكل العلاقة بين الحكومة وقطاع الأعمال في ظل اقتصاد السوق؟

أولاً دعنا نتفق على أن مبدأ التعددية الاقتصادية قد انتهى لصالح مبدأ الشراكة بين العام والخاص. ولكن أدوار كل من القطاعين ومفهوم الشراكة بينهما لم يحسم بعد، وأتمنى أن يحسم على أساس ريادة القطاع العام في التنمية الاجتماعية، إضافة إلى تطوير البنى التحتية/الارتكازية، وريادة القطاع الخاص في العملية الإنتاجية. وفرص التشارك بين القطاعين عديدة وأهمها الشراكة في التنمية الاجتماعية وخاصة في مجالات الصحة والتعليم، والشراكة في تطوير البنى الارتكازية، وفي هذه الشراكة الأخيرة توفر الدولة الأرض للمستثمر الخاص، ويقوم الأخير بتطوير البنى التحتية على حسابه ضمن نظام الـ BOT. وقد تكون هناك حاجة لإصدار تشريع خاص ينظم هذه العلاقة. هذا النوع من الشراكات بين القطاعين هو المثمر، وليس الشراكة في الإنتاج، فقد جربنا الشراكات الإنتاجية بين العام والخاص ولم تكن ناجحة في معظم الأحوال.

هناك موروث من العلاقة المبنية على التشكيك بين الحكومة وبين التاجر أو الصناعي وأزمة ثقة، فيما يتعلق بالضرائب والحسابات وغيرها، ورغم تغيير القوانين، فإنها لازالت مستمرة، ماهو تحليلك لهذه المسألة؟

التشكيك نابع من الفكر ذاته الذي اعتمدها في السابق، والذي تجلّى بالأوصاف "الحميدة" التي أغدقناها على القطاع الخاص في وثيقة البرنامج المرحلي التي صدرت في عام ١٩٦٥، وفي صحفنا المحلية وأدبياتنا طيلة فترة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، والتي ما زالت تملأ كتبنا المدرسية حتى اليوم، وكذلك التشريعات والممارسات التي تم اعتمادها تجاه القطاع الخاص خلال الحقبة السابقة. فإذا أضفنا إلى هذا الضرائب العالية التي تم فرضها على القطاع الخاص (والتي وصلت معدلاتها إلى ٩٢% من الدخل)، والقيود التي وضعناها على الاستيراد والتصدير وعلى الحصول على القطع الأجنبي، أدركنا سبب هاجس القطاع الخاص وتلاعبه بالحسابات والتهرب من الضرائب. الآن تصالحنا مع القطاع الخاص بعدما



وتأخرنا بحل مشكلة القطاع العام الاقتصادي وغيرها، ويدفع الاقتصاد الوطني ثمناً كبيراً لهذا التأخير. الشق الإيجابي أن الحكومة بدأت تُشرك القطاع الخاص في صنع القرار أو ما قبل صنعه، ولكن الشق السلبي استمرار وجود ثلاثة عناصر على الأقل ما زالت تؤخر هذا القرار، وهي أولاً استمرار الاختلاف في الفكر الاقتصادي للمعنيين في اتخاذ القرار، وكان هذا سبباً أكثر حدة في التسعينيات، وثانياً تعدد الجهات الوصائية الرسمية وغير الرسمية من جهة وعدم وضوح العلاقة بين هذه الجهات والحكومة التي هي صاحبة القرار النهائي من جهة أخرى، وثالثاً تدخل المصالح الخاصة والضغطات الخارجية. هل من حل؟

الجواب عند الحكومة والجهات الوصائية. يكتر هذه الأيام من يسمون أنفسهم خبراء ومحللين وباحثي اقتصاد. ماهو رأيك في هذه الظاهرة؟

أهم ما في الأمر، أن الناس أصبحت تتكلم وتكتب وتشارك، وأصبح عندنا منابر صحفية متعددة وهذه ظاهرة صحية. ولكن المشكلة أن المعرفة بالاقتصاد واقتصاد السوق تحديداً ضئيلة في سورية، وهذا صحيح ليس فقط في الإعلام ولكن في الوسط الأكاديمي، المتأثر بثقافة اليسار التي سادت في السابق، وفي الجهاز الإداري للدولة وفي بعض مراكز صنع القرار، ومع ذلك فلندع الناس تتكلم لا بل فلنوسّع باب المشاركة والحوار، "والسوق" هو الذي سيحكم. في نهاية المطاف من الجدير بالمسميات التي ذكرتها في سؤالك.

أدركنا أهمية دوره في النمو والتنمية، وإدراكنا خطورة تهميشه، حيث تحوّل إلى قطاع طفيلي في السبعينيات والثمانينات. الحكومة الآن تعمل على تغيير الخطاب الرسمي وهذا جيد، وإعادة الثقة إلى القطاع الخاص وهي تقييم التشريعات والنظم المساندة له، بذلك لم يعد هناك حجة للقطاع الخاص للتلاعب والتهرب. ومع ذلك فالقطاع الخاص ما زال يريد أن يشعر أن حريته الاقتصادية حق، وملكيته الخاصة حق، وأي منهما ليس منحة تُعطى له يوماً وتُسحب منه في يوم آخر، وكلما ثبت هذا الحق في الوثائق الرسمية، كلما نكون قد وضعنا الأسس الدائمة لحل أزمة الثقة بين الطرفين.

القرار الصعب

بين الفريق الاقتصادي والحكومة والقيادة القطرية والمؤسسات الأخرى، كيف تقيم آلية اتخاذ القرار الاقتصادي في سورية؟

القرار الاقتصادي في سورية صعب، وصعب جداً ويتأخر كثيراً. ويدفع الاقتصاد ثمناً كبيراً لهذا التأخر، فقد تأخرنا أصلاً بالانتقال إلى اقتصاد السوق وترددنا كثيراً في خطوات الانتقال إليه، وتأخرنا بتطوير الموارد الغازية التي اكتشفناها في التسعينيات، وتأخرنا بإقامة مصافي النفط، وتأخرنا بإقامة محطات الكهرباء، وتأخرنا بإقامة برامج ترشيد استهلاك الطاقة، وتأخرنا بترشيد الدعم،